

القروض والبيع
الربوية وفارق وضارط جام
فيما يجوز منها لأهل
الضرورات وال الحاجات الملحتات

قد حصل خلطٌ بين البيوع الربوية وبين الغرophon الربوريه . ودر ساع هذا
الخلفيين كثيير من العامة وبعضاً المتفقهة ، وقد ترتبت على هذا اسهامات
لبيوع جرى عن طريق عروض ربوية . حيثما العرض بيوعاً ربوية تم تخريجها
على أنها بيع على أعراض منجمة (مقضي) مؤجلة معلومة . وهو فطأ فادح
لا ينبع لا حل العقد الواقع فيه . وقد بنيت على هنا الفارق عن بحث سالة
ـ الفور كلدرـ عند كلامه على المطاعة الخامسة ورأى أنّ جمجمة فقيه الربيعة خذل
ـ والحاصل أنّ البيع الى أهل اغراضه شرعاً اذا كان التبر علماً لا تدركه نفعه
ـ بظهور الاحيل ولا تقصره وان الأقاصي المحبوت والمزفقة الى أهل علومهم يساوون بمحض
ـ الحلة ← المعلومة
ـ اهل التبر المتفق عليه ، فإذا أهل شـ

نـ ذـلـك بـطـلـه الـبـعـد
غـمـزـه دـلـلـه لـوقـالـ فـارـونـ بـعـقـلـ هـذـا الـبـيـت بـعـثـةـ الـفـي عـلـى عـتـرـ جـمـجـ (ـسـنـوـاتـ)
عـلـى أـنـ تـسـقـدـنـي كـلـ صـيـغـهـ (ـسـنـهـ) أـمـعـرـأـنـفـهـ قـعـالـ الـمـسـتـرـ بـقـدـمـتـ بـطـلـهـ الـبـعـدـ
عـنـ شـاءـعـنـدـ سـاـرـ الـعـلـمـ، وـلـاـ يـصـحـ أـنـ نـخـرـعـ هـذـهـ الـأـنـوـاتـ عـلـى عـقـولـ مـنـ قـالـ بـأـفـهـامـ الـشـرـوـعـ
الـفـاسـدـ وـلـكـصـحـمـ الـعـقـدـ، وـمـعـ الـأـقـضـى فـي هـذـا الـزـيـادـ وـفـي دـيـرـ الـغـربـ فـيـاـهـهـ دـالـنـ
بـجـعـ الـعـقـدـ تـرـبـيـةـ الـمـلـئـ قـدـسـ سـوـاـكـانـتـ شـدـقـ العـوـدـ فـرـاـمـيلـ حـرـاـسـاـهـ صـدـرـةـ
لـهـمـ دـفـلـ عـلـيـهـاـنـ الـشـرـوـعـ الـفـاسـدـ اـدـ اـمـرـةـ اـمـمـ يـرـفـلـ، هـنـيـاـ بـأـسـتـرـيـةـ الـفـاسـدـ
تـعـاـقـدـ عـلـىـ اـبـراـزـ عـوـرـاـتـهاـ عـنـ خـوـكـزـادـهـ اـعـمـ عـوـضـ كـنـزـادـهـ اـفـيـعـمـ الـعـصـارـ بـلـرـوـمـ الـعـقـدـ بـخـاصـهـ دـائـرـهـ
اـنـ وـأـنـهـاـ دـكـرـتـ لـفـاظـ جـمـجـ وـصـوـتـ جـمـجـ بـعـثـةـ سـنـهـ، اـهـيـاـتـ لـلـنـزـاـ اـلـمـذـكـورـ فـيـ الـقـرـآنـ
وـهـوـ قـوـلـهـ سـامـ (ـبـاـيـ أـرـبـ أـنـ أـنـكـفـ بـحـسـ بـيـنـتـ هـاـيـنـ عـلـىـ أـنـ تـأـجـرـ فـيـ عـمـاـيـ جـمـجـ فـيـ الـأـخـرـ
مـنـ أـخـرـ عـنـكـ ...)

وأحالو قول له بعد: هنـا الـبيـرـة دـى: أـلـافـ عـمـضـةـ المـامـ مـسـبةـ زـانـةـ عـنـ المـعـرـ. أـلـافـ قـدـرـهـ حـمـمـةـ بـالـمـنـتـهـ. وـبـلـهـ أـنـ سـجـلـ مـسـارـدـ بـعـدـ الـسـابـقـةـ. جـلـ السـنـنـاتـ الـخـيـرـ وـلـهـ أـنـ تـقـيـ، وـكـلـاـ عـمـدـتـ كـلـ اـسـتـرـيـلـاـ بـعـدـ أـقـلـ. وـكـلـ أـفـرـتـ كـلـ فـعـلـ ذـيـ شـهـرـ، يـاـ كـثـيرـ فـيـذـاـ عـقـدـ بـاـ ضـلـ عـنـ الـفـقـدـ. جـمـعـمـ عـبـدـ أـهـمـ لـهـ دـمـرـاـ رـمـمـ لـأـرـغـالـ الـشـرـطـاـ بـرـيـاـ نـاـصـرـ الـعـقـدـ رـهـدـ الـزـادـةـ. إـمـ أـصـلـ الـغـنـ يـقـيـنـاـ بـالـأـجـيـلـ، ثـمـ تـعـلـ هـنـاـ إـرـسـادـةـ وـتـكـثـرـ عـبـ حـمـوـنـ الـأـقـدـ وـهـاـزـ. وـلـاـشـ رـصـحـ خـدـاـ الـعـقـدـ وـسـلـهـ، إـلـاـنـ سـعـوـلـ لـهـ بـلـ اـسـتـرـيـلـاـ بـعـدـ سـرـةـ خـمـسـنـسـنـاتـ فـاـحـبـتـ لـ كـمـ كـاـرـنـ تـعـنـيـ، إـذـاـ جـمـعـتـ كـاـنـلـ الـأـفـاـطـ الـمـنـجـمـةـ. فـيـقـولـ لـ كـلـكـونـ الـقـيـمـةـ تـمـزـنـةـ عـنـ النـادـيـ وـنـسـتـهـ دـوـلـةـ دـوـلـةـ، بـعـدـ حـدـاـ سـتـرـيـتـ هـنـاـ، بـارـةـ، بـيـازـرـتـهـ فـ الـخـيـرـ الـمـارـطـعـ خـمـسـنـسـنـاتـ وـسـوـادـ عـمـدـتـ لـ الـسـادـاـ أوـ أـخـمـمـ الـسـنـنـاتـ الـخـيـرـ، فـ أـسـدـهـ لـ كـلـكـونـ نـمـوـنةـ عــ الـنـادـيـ وـنـسـتـهـ دـوـلـةـ دـوـلـةـ. مـجـيـئـ لـهـ الـعـقـدـ عـنـدـ بـعـوـلـ رـضـيـةـ الـكـارـ، الـبـيـقـةـ نـاـنـ قـدـاـ نـهـارـ أـهـمـ الـعـقـدـيـنـ، فـلـيـسـ هـوـ بـيـعـيـنـ فـ بـيـعـةـ، وـلـاـ هـوـ بـسـرـ رـبـوـرـ فـرـسـادـةـ سـوـالـفـةـ سـوـجـلـةـ عـرـسـهـاـ حـالـةـ أـفـرـ غـيـرـهـاـ.

ما يقال في بعض المذاهب على نحو
المعنى في مذاهب المذاهب

وكان ذلك في شهر عصراً البيع أكابرية المنشورة والمتقدعة على ملوك العصر.
وكذلك ساهمت ميلادنا في نشرة أذربيجان كجزء من سائر إنتاج المسئوليات
الإدارية من الجاهيات أو الكباريات، فـ«ما الجاهيات» مما ذكرناه من البيروت أو الدار
وكذلك في هذا الزمان أجهزة التبرير المترتبة الحافظة للخطاب «الشروعات»
وأجهزة الصياغة الكوبائية «الغازية» «الأذريان» و«البرتوخازات»، وأنما الكباريات
فـ«أجهزة التسجيل المرئية» و«الصوتية»، «المسلسلات» و«الفيلموفون»، وأجهزة الإذاعة المترتبة

الجاء من العقود الربوبية
ع هنـا الزـان لا يجوز فـقـعاً وـصـفـة
رـأـهـ من بـاب تـحـريم الـوـسـلـل او سـرـالـزـرـانـ

لقد اخضنا خطأً فادحًا بعض المستحبين بالفقه عند ما خرقوه! بين ساكن حرب
لداة من العقود الرسمية بين ساكن حرمًا ثم حرم وسائل اوسدًا للذرعة التوصل
إلى أرباب فالحقوه تحفلت بي يوم العينة أو بيعيني في بيعه او بيع وسلف. فقلوا
إن عقد البيع إذا كان في الأصل بيعًا جائزًا كان يكره. بينما الراجح لكنه أدق
عليه شرط في سداد وهو الزبارة مع أنهن ثمن الدفعه بسبعين التأمين. بيان هذا
البيان لا يصح. بينما برتاؤه أنها هربيع مدين دفل شرطها على عليه. فانما ان نظر
الشرط ونصح البيع. وأما أنا نقول هو نوع هربيع هربيع وقد دفل عليه ما يزيد من
ارهاده الضرورة فنخدمه. بينما حشرت لا تأثره بينما برتاؤه ولكن ما دفل عليه من الراهن
فيكون حرجه من حرم الرسالة لذرة العقود (1) أرباب ١١ و حرم كل موسم
لم يقل به أحدٌ من المتفقين، المحتجون على المذاهب الفقهية المعينة، وإنما
هو بغير بروز حكم زر في المذكرة الالكترونية وهو حرم "لفراد ذات العقد
لا غرفة للتأهل للباقي ولكن لأنه الربا يعنيه، وليس هو سبب ما يليه الشاعر
عنه حشرة للتذرع به للرحم (1) أرباب المحرم كبيه العينة مشترى. منه وجهين، التمهي
الآذى، أن بيع العينة وسايا عليه هو في الأصل عقدان منفصلان، ولذلك صدر حكمه "懋عه"
في المذكرة مثله الإسامات فور رحمة المترأس. وقد ذكرت في سورة الحجور سررافقان من
ذلك، وكذا عند كل موسم من ذلك، الفور كل موسر، وهو البيت المجزئ قبل "البنبل"
وسائى منه حرم عقد "وأذهب وهو نوع شرط واعتباره المعنون زبارة الأدق.
والفارق بينه وبين العينة هرئنها الغارق. يعنيه وبين بعض حمره بيعيني في بيعه
ومنها ماذكرته في ما يصرى في قوله البائع يتعين هذه الدفعه نعمًا بذلك او نفيه
بعير أهل حيزا، فيذهب المستهلك إلى الزار بالمعنىه مع زيادة السو في صالح
عصره عند بعض الأئمه كما ذكرته في انه انت عقد مع بيع واهيء وهو يسرى مزدوج

بعض معلوماً، وهذا ينبع من طلاق زمان العادم وضرر
ولا اعتباراً بالعقد الأول لأنها عند هذه الفكرة لا يتحقق عقداً اهلاً
للفقدان بشرط القبول من جهة المترس، وهو عرضهم ابتداءً عرضهم من
الباش. ليس سلعة باهدر الطريق ففيذهب المستر أنا أهلاً العرض
عشرة فيفتح العقد الصحيح على ما ذهب إليه ولا يكون العرض الأول شيئاً
بل ولا يتحقق عقداً اهلاً، وإنما حرم أكثر الفوار هنداً التبرع من السرع خرقاً
لللتزم به ١١/٦٨ لسنة ببوربوس

فهذه الفوار فالذل، راما العارق الشاذ دحر الوجه الشاذ أن البين المزعد بشرط
رسوبه يتحقق عقداً أو اهلاً لا يتحقق فلذلك الوفت منه مع لا زمام بشرطه لا
عده المستر إذا قبله أن تتعذر عنده حبس لا زمام يعلم عاشر عده من
آنذاك العقد اهلاً، وحوار طلاق المستر أنا المدة أعن صدمة سداد نحن الله
أم قصرها ندو شارم منعقد الباس زبادة مع اهلاً في الله المتقد عليه
ولا يزكيه في هذا المزدم إلا أنا هؤلئك أنا شفاعة الآذل أن يغير البائع أنا
لا أقبله بل إنه الزيادة المقدرة ضبة صنوية فهمها، أو يقول له بل اذهب
لم يسم بغير نحن الله إذا استرعيت مع سفينة متلاوة أو سفينتين متلاوتين
فيفعل له سيكون نحن الله بعد سفينة بحسب محضر الإتفاق أطافلنا، فيعمل
له إذاً يعني هذه الله بذلك الحق ولتكن عنده محمد وأحمد سواء عمله
له بالحق كل ميل رضا النتيج أو أتمت النتيج فيدخل البائع قد وليت
وينفع العقد مع هذا المتقد عليه.

وأما في بعض العينة فكان في استرعيت زبيب مثلث سلعة بقيمة دنارين مزدهرة
ثم يزيد زبيب أن يسترعيت الأول بستة دنارين حالةً ليتحقق في زمة الباس
الأول ولتكن عبید كرّة دنارين زبيب وأهلاً، فإن لم يعبيد أن لا يسع زبيب
ثلث الله بستة دنارين اهلاً، أو إن يغير له لا يسع كل إلساً دنارين حالته
أو أن يبدل زبيب رأيه لـ الامر كله فيبدو له عدم الالتزام عبید ويسقط مع اهلاً
يبعد الآذل وهو يسع الله بستة دنارين مزدهرة وأهلاً، وجداً الزهري دفع
بات حقه ونرايته للقرار بصفة يسع العينة كما شرحت من قبل زهراً المذنب

وسأيصال فـ الـسـعـيـدـ ١ـ بـرـبـةـ
الـلـغـةـ يـقـالـ فـ الـعـرـضـ اـرـبـرـةـ دـلـفـرـ
وـفـهـرـهـ الـزـنـذـنـةـ هـهـوـهـ.ـ تـرـجمـ الـوـسـلـلـ دـلـفـرـ بـعـدـ الـعـاـمـهـ

ما ذكرناه من سـرـجـهـ الصـعـودـ اـعـتـدـ الـسـعـيـدـ دـلـفـرـ بـرـبـرـهـ يـقـالـ
سوـارـسـوـارـ فـرـ اـعـقـودـ الـأـقـاـفـ اـرـبـرـةـ عـلـىـ اـخـتـرـفـ حـمـرـحـادـ اـخـافـيـ.
ـ تـحـشـيـلـ مـاـيـجـرـ مـنـعـقـودـ الـأـقـاـفـ
ـ ١ـ بـرـبـةـ فـرـهـنـاـ ١ـ زـانـ

عـنـ ذـلـكـ اـنـ سـقـوـلـ فـلـدـنـ لـغـنـنـ أـقـاـفـنـ أـلـغـاءـ عـلـىـ أـنـ تـرـدـهـاـ الـلـيـهـ عـلـىـ شـكـرـيـ
اـرـسـنـةـ سـنـنـ أـلـغـنـ،ـ وـلـاـ غـلـنـ اـنـ تـرـدـهـاـ الـلـيـهـ سـجـلـةـ أـلـغـاءـ حـمـرـهـ دـلـفـرـ
ذـلـكـ صـلـبـنـ مـنـ الـغـرـامـةـ فـرـ تـعـجـلـ السـرـادـ جـلـوـفـتـهـ قـدـرـ كـنـاـمـ كـنـاـسـ الـالـاـلـ.
فـنـهـ حـمـرـةـ سـمـرـ الـأـقـاـفـ ١ـ بـرـبـرـ،ـ وـحـمـرـةـ سـمـرـةـ قـطـعـاـ وـيـغـيـنـاـ دـلـاـيـعـونـ
جـلـعـاـ أـمـنـنـ الـقـنـوارـ بـجـدـرـ بـنـهـ.

...
وـصـورـةـ أـقـاـفـ

عـضـ زـلـجـ اـنـ سـقـوـلـ فـلـدـنـ لـغـنـنـ أـقـاـفـنـ أـلـغـاءـ حـمـرـهـ خـافـاـ دـلـفـرـ عـلـىـ جـلـلـهـ
الـلـهـ اـدـدـنـاـ الـلـغـاـ لـعـيـزـ،ـ وـاـذـاـ دـدـنـاـ بـعـدـ حـضـرـ السـيـرـ اـدـدـنـاـ اـلـغـنـ،ـ اوـ
بـرـبـرـةـ مـقـدـرـةـ سـيـتـةـ مـنـوـبـةـ عـلـىـ كـلـ مـنـتـهـ دـنـيـاـنـ اوـ دـلـوـدـانـ اوـ حـمـيـطـانـ (ـمحـبـ
الـلـهـ الـمـنـتـوـبـةـ الـمـسـتـهـةـ فـ الـعـرـضـ)ـ،ـ وـلـيـسـ عـلـيـتـ اـنـ تـرـدـ لـ الـلـهـ اـخـدـانـ
بـجـاسـلاـكـ جـلـسـ حـضـرـ السـيـرـ لـ بـعـدـهـ،ـ وـاـنـ لـهـ اـنـ تـرـدـلـ جـزـرـاـ مـنـلـاـوـسـلاـ بـقـرـنـ الـلـهـ
شـرـنـ سـلـاـ اـدـدـتـاـلـ زـيـادـةـ عـلـىـ الـلـهـ مـقـدـرـةـ بـقـلـنـ الـلـهـهـ الـمـسـوـبـهـ،ـ وـكـلـ طـالـ اـجـلـ
سـوـارـ الـأـلـنـ وـسـاـرـبـ عـلـيـهـاـنـ اـلـزـيـادـهـ سـلـاـ زـادـتـ الـفـانـدـهـ (ـ ١ـ زـيـادـهـ ١ـ بـرـبـهـ)ـ عـلـاـ حـنـلـ
الـعـرـضـ

فـلـذـ اـكـنـسـهـ يـغـيـرـعـهـ اـقـاـفـ رـبـرـهـ وـلـوـاـجـلـ فـيـهـ مـرـةـ لـ اـسـلـالـ لـ زـيـادـهـ مـنـهاـ

وذلك لا شرط اسراه شرط ابرئاً لزوم المعاشر عدم قسره، والحضور في الغرفة المحررة
أو العادة لا يحظر اشتراك ولو كان في بيته الشخص من آثار تلك الزيارة
حيث اذا كان مشاركاً في زيارة الغارب بمحاجة عذر وعليه تبريره عليه
البعد عن الآثار والتعبيات، والمذكور هنا هو صوره مما يقع في أكثر عقارات
الطباقات الانسانية، وهو عقد فاسدة حرمها لجنة عدالة استدلاله في عمر الاحوال
والعمر والافتقار، خلصاً الى الزواج لا يخال عقداً اربطاً لزناة ولا مدخل
لما كان عرض تحرير دستور البيئة.

ومن صور المحررة ما هو مشهور و منتشر من انواع وطرق انتشارها في البيوت

ـ شراء العبيد بغطاء العذرـ

ـ وترك المورث جمعـ

ومن نتائج الصور المحررة ما هو مشهور و منتشر من انواع وطرق انتشارها في البيوت
في سلسلة الغرب، وهي تكثير سلسلة انتشارها، من ان ارتكاب في شراء العبيد الغلوان
من فروعها من النكارة او اشكال الفلاحية، يقدم طبقاً للرسامة البينية الفلاحية
او شركات الاقراض او المؤسسات المرموطة بالربح، فتقوم تلك الازمة المأسدة
بعذنها كمداً من ضرائب المطلب لشراء العبيد من سجله المال وانه ما ادى الى وفده
ما يكتسبه فرد منه من المال، اقول نعم باوراقه قيمة العبيد كلها او جزءاً كبيراً
من قيمة العبيد على ان يكتسب العبيد رهوناً لصالح تلك المؤسسات البربرية، وليس
سلسلة القرض، وتشرط عليه نسبة مئوية من الزيادة على اصل القرض بحسب
زيادة تلك الزيادة على اصل القرض بخطول اجل السداد وتقليل تضرره، وتفوّع
سلسلة المؤسسات البربرية بتسليم قيمة العبيد بعد توقيع عقد الاقتراض، (ا) بما في ذلك
حيث قد تم في هذه اشكال عقد مع بين العبد والمستاجر، وعقد اقتراض
بين المقرض وحرر المؤسسة البربرية وبين المقتضي، وتفوّع المؤسسات البربرية (ب) بوجه
غير الوكيل الذي لا عليه المستاجر احالة بتسليم غلى العبد (ا) مما جعل العبد

ـ نهاية عدو المستاجر، فتنشأ العلاقة بين العبد والمستاجر، وتفوّع العلاوة
ـ بين المقرض ومن المقرض، وبغير العبد يذهب الى المقرض، لغير سبب مخالف الرازق.

رسالة من عقود العروض الصلبة

الربوبية

وعقود العروض الصلبة من ذرائعه، ليس، وعمّا تقصّه أسمى
برئيسين، لا إنما تؤدي في نهاية الأمر إلى عقد اتفاقية ربوية، فاما الأدلة صنفها
المحامي «عقود العروض الصلبة» في عرضه تصوّطاً المحكمة العُزرا التي
الأميركيّة أو حلقات الولايات المُختلفة، دُسّر هذه العروض بالعُزرا حتى تُعرف
في قبل المحكمة الأميركيّة أو حكمها العلوي، وهو المساء بالإنجليزية.

والمُتّبع أن المحكمة تقوم بـ «إذ الغائزة المترتبة على هذه العروض حملة المرة
الدرستة للطابق المقصر» لا حين تخرجه، فإذا أخْرَج الطالب ما يُفقِد دراسته
مُعطلاً مدة سنة أصغر يعْنِي حتّى تُحمل الغائزة، فإذا انقضت لا شهر
السنة، تبدأ الغائزة الربوبية المترتبة على العروض، لا آدن سيد الطالب
حاصد العروض قبل نهاية تلك السنة، وهو أثر نادر المحصول
كون الطالب المُخْرِج لا يزال في مرحلة البعث عن العمل ولا يزال في الوقت
نفسه يحمل ثقيلة الاعنة الكبير الذي افترضه، والذى يُعْجِز سداده بالطاف من
خلوا استهلاع العمل فهو نزهه اختياره، برأيهم تحالف الكاهنة المادلفنة.

وتحصيل الأمر فعليّاً ونجحته أنه اعتذر هنا النزع من العروض، ففرضت متروك طلاق الداد
مع الزبارة على أمثله بعد العوض بأهلِ علوم، وهو زبارة تعلّق وكثير بعضه صفة السدا
وطولها، ولا فرق بين هذا النزع من العقود الاقتراضية وبين عقود الأقرانين الربوبية
التي تتضمّنها بطلاقات إلا انتقام الربوبية التي تعطّل المقتضى بمقتضى تفعّل
حيثما من الغواائر في هارساد للعرض قبل انقضاء تلك المطلقة والرّسّار وع
في الحال، بين حمّيّة عُزرا بين يوماً وسبعين يوماً وقد أفضى في الحدين عن تلك
الطلاقات فيما مضى وحنّاً لغير بيتاً استدلاً (١)

(١) وقد ذكرنا في جيشه أن تدلّ العقود لا يجوز الرغول على أصوات فرالسعة ومحروم لا خلا
كان عقود ملزمة للمتعاقدين على أيّاً ما لم يصرّ على ذلك طلاقه، لا عند أحد
المتعاقدين التحصل منه أو لركنه، شبيه الإدريسي وسید الآنسا في فرماته.

وأما النوع الثاني ..

وأما النوع الثاني من العقود على كذا بعهود أقواله (بوبة تأثي) تختلف عن سابقتها بأربع اتنين، الأول أنها لا تتضمن مقدمة زميلة للعنوان العقاري، والثاني، إنما قرر هن من قبل سوابقات ربرية لا تدخل المكرمات العقارية منها لعدم ولا ضماناً، وسادساً ذكرناه يعني أن الفائدة اكتسبت تسلية على العرض بمحار استلزم المقرض لها مع التنبية على أن عقود الإقراض الأذلي تُعْنَى بحسب من قبل سوابقات ربوية غير قابلة لكتابها كما ذكرنا مروءة الفوائد من قبل المكرمات العقارية طيلة زمن الدراسة (أ) سادساً التخرج بستة أشهر.

لا يرقى بغير العقد إلى بقى فكل ما يحرم لزاته ..

وأيا جمل أن عقود الإقراض الربوية الطبيعية بنوعها هي عقود فاسدة سرقة ولا يجوز الدخول فيها استدراً في عموم الأحوال وال случа، وليس واحد منها يدخل تحت المحرم تحريره وسائل أو حرش العنبر، وإنما كل ما يزعزع حرم لزاته ملاؤ ذكرناه من دخوله السرطان الربوى الملائم لظهور المتعاقدين، وأن سرقة المقرض للعمر هن قبل فوات مرحلة الإتمال بالخصوص من الواقع في آخر السطر الأربع وسبعينات سبعينية هجرة وذلك بالتبية الطلاق، لا يخرج المتعاقدان المفترض من تبيته وأئمه الدخول في العقد المحرمة ذرته لأنها يتوقف عليه مصدر الإقراض قد يخرج بغيره بدفع الزباده، أي بغيره في حال انقضاض مرحلة الإتمال، وسوافته المسلم وقبوله بذلك استدراً حرام "ما جاء العمار، ولا يقال إنها السطر السادس والعقد صحيح لما ذكرته من أن هذا المحرف الفعل في هذه المائة انتهى سنة آخرها السطر السادس (إذا ذكرت عقد الصيحة)، لا يدخل لها هنا ولا اعتبار كون العواشر الوحيث عنه لا تعتبر الفعل لا يسلم من أصله ولا حساب له لحرف نفيها أو رأى عالم، وهو ملزم منه في الوقت نفسه كل المتعاقدين مع الوفاء بالعقد بما فيه وتحمل آثاره وبيعاشه بكلها.

الضرورة و الحاجة، لمحنة
و عقود الأقراض الربوية الظاهرية
وسائر عقود الأقراض الربوية

كثيراً ما يُسأل حول هذه المسألة، وقرورد بالذات من جهات متعددة، ومن
أثنين مختلف الاحتمال والافتراض، مثل بحوزة المطرب سلماً كانت مرحلته
الدراسية وسلماً كانت أخواليهم المالية والإجتماعية وكذا دوافعهم الأكاديمية
أخذ الأموال للدراسة عن طريق قروض أبويه، أم إن الأسر يكتسبونها
تربيتها وصنيعاً فقهياً .

والجواب عن هذا السؤال من الجملة حر الحواب عن غيره ما له تعلق بالفرد من
الربانية، فرأيت أن أستعين بالله وأضمن لذين ضاربوا جامعاً، فاللهم وفق
وأعني... .

ضابط جامع

ج

-بجوز من العروض الربوية-

بحوز أخذ القرض من الربو إذا تعين لدفع ضرورة أو حاجة ملائمة عن خاصة
الخلق أو عاتهم و إلا فخر رفاز تعن تحفظ الدين أو ضمبي أو عقل و كذا فليس على الصريح
وجب أخذه ولا فدر . شرح الضوابط

أفهم الصابط أن القرض الربو فـي الأصل حرام "بـأنواعه وأـشكالـه، وأنه لا يضرـقـ بين قـليلـ الـربـا وـكـثـيرـ، وـانـ القـرضـ الـربـو لـمـ يـسـ مـنـهـ سـاـيـرـ فـلـ تـحـتـ المـحـرمـ لـعـيـرـ. بلـ هـوـ قـرضـ رـبـوـ حـرـمـ لـذـاتـ حـكـاـيـةـ حـكـاـيـةـ حـكـاـيـةـ منـ قـلـيلـ، وـانـ

ذن الترجم ساري وجاري في عموم الأحوال وال случаى لا يحده حتى ذكره
إلا وقوع ضرورة أو حاجة ملحة حسب تعريف الأصوليين والفقير وذاته
إذا شئت سأرت ما أعلم الله تعالى من الطرائق والوسائل لرفع تلك الضرورة
أو الحاجة .

وأفهم الضابط أن لا فرق بين الضرورة وبين الحاجة الملحة إذا وقعت
يا هماها في جواز افراز القرض اربه إذا تعين لدفعها .

وأفهم الضابط أن لا فرق في هذا الحكم بين أن تكون الضرورة أو الحاجة
الملحة فحاجةً أو عامةً

بعض تمثيل ما ذكرناه من
الضرورات والاحتياط
المجنبات

من ذلل من افترض لعلاج نفسه أو من يعول ، وسراركات ذلن العلاج
لوضع مرض متلي للقرص أو الأعضاي أو دون ذلة فاما طرف قوات التمر
أو الأعضاي فالضرورة ، وأما ما دون ذلة فهو حاجة ملحة ، يمكن افترض
لعلاج نفسه أو صباع رأسه أو كلبة جلدته ومخذنه .
وأما الحالات الضرورات في العلاج يمكن افترض لغسل كليته ، أو لز沐
قالبه ، أو استئصال بعض ذلن المرض الكبيت والعياذ بالله تعالى ، أو
افتراض لتركيبة عضوية بديل لعصبونيات الف أو يخفي تعلقه وزهاده
وتحذى الافتراض لا سفراً ما هي بين يختبر سبقاته زهاد حيائه أمه ،
أو الافتراض لسراد تعاليف العلاج وسائل العمليات الجراحية التي لو
تركت لغير قوات تفرج أو عضوية

و عدراً لا يأرض لعفليه والتفاحة اليسيرة و سفرها

و كذلك يدخل في هذا الإقرار ما لا يقتضي عدراً من دفعه من مرضٍ
على أن تعرف على ما تعرف أنواع تلك الأراضي، فما كان منها مفروضاً لعملٍ
أو لصيغة الإنسان من اختيار والتبين بين الصورتين وأداء وخلافه
الحياة فليس داخل في الضرورات، وما كان دون ذلك فهو من الحالات.

• تنبئه •

أفهم قولنا: لعدراج تشبه أو تبعه أنه لا يجوز إلا قراره للبراء لعدراج
من لا يجب عليه مسوحته ونفقةه، لـ نـ لا يجب عليه عيناً إنعاذه، وإنما هو نوع المقادير
فإذا تعذر هو دون سائر العالمين بالمرض وضرورة عدراه أو هاهدة دادمة
و يجب عليه ذرها إذا كان قادرًا على إقراره إلا قراره إلا فلار، وإنما غير ذلك من
ذلك لأن إلا قراره للبراء لا يضره إلا من حرام، وإنعاذه الصحيح دائمًا، وراجع لسعه
و طرق العدل واجبه، فما سوت المريءان من هبته و يجب التزكى وهو يجب العمل
فقد تم وجوب الفعل عدم وجوب التزكى لضرورة حفظ النهر أو العقل أو المحافظة
دفع إلا حرم المفضية لـ المسوحة والجشع، ولا كنز ففيه لا يجب عليه
نفقة إذا هبها هبلا، مستحبة على الآنسان، فقد من مرتبة وجوبه
ترك المحرم على مرتبة فعل المستحب، والله المؤمن.

و قد يجب أهذا العرض

الربى

و قد ذكرنا في الضابط أن إقرار العرض للبراء قد يجب فنونه بحوزه
و ذلك إذا تعذر لحفظ الأعراض أو الأذى أو العقد و كلما أقر به عذر عم الصريح
إلا أن تعذر عم إلحاد أو من ينوب لحفظه أقر المساحين و مما يقتضي فيجب
جواهراً واهراً، وقد سرر علينا بعض من الأئمة بعض هذا الذي ذكرناه هنا.

أهلاً بالقرض الربوي

١٤١ تعنى لحفظ الأموال هل يجوز؟

ولوان غداً استرى عماراً بعقد يبع شرع الـ أـجل، ثم يجز عن سداد ما تأهله ذته من الأصـاطـاطـاتـ، فـخـيرـةـ الـبـانـاعـيـنـ سـادـ مـاعـلـيـهـ أو بـيعـ بـيـنـهـ بـالـزـادـ الـعـلـىـ ولوـ أـنـهـ آـلـ بـهـ إـلـيـهـ يـسـعـ الـبـيـتـ بـالـزـادـ الـعـلـىـ فـلـمـ بـعـدـ سـكـلـ مـاـ سـدـدـهـ مـنـ الـأـصـاطـاطـ وـسـعـاـ الـدـفـعـةـ الـأـلـيـةـ الـأـوـلىـ وقد يـدـرـ فـرـ

البحث عن دائن يـقـضـيهـ قـرـضاـ حـلـلـاـ أوـ مـارـكـلـاـ لـهـ يـعـنـيهـ فـذـلـكـ أـوـ
شـرـيـتـيـرـ الـبـيـتـ يـقـيـعـ الـراـهـنـ لـحـفـظـ حـصـتهـ وـسـادـ مـاعـلـيـهـ مـنـ
الـرـيـوـنـ فـلـمـ يـجـدـ فـحـلـ يـحـرـزـ لـهـ زـهـزاـ إـحـدـاـ أـنـ يـقـضـيـ مـنـ الـبـيـنـوـنـ
الـرـبـوـيـةـ أـوـ سـكـاتـ، الـعـرـقـ جـيـجـ، لـعـادـةـ جـدـولـةـ دـيـونـهـ وـتـقـيـفـهـ الـبـيـنـ
عـاـيـنـفـاـ أـصـلـ مـالـهـ وـحـصـتهـ فـرـ الـبـيـتـ عـلـىـهـ، حـلـدـ فـرـ بـسـعـ الـبـيـتـ فـورـ
إـنـتـلـهـ مـنـ بـحـصـينـ حـقـهـ سـوـقـيـعـ أـوـ رـاقـقـ العـقـدـ الـرـبـوـيـ الـخـيـرـيـ تـحـلـصـاـ
مـنـ الـغـائـرـ الـمـتـرـيـتـ عـلـىـهـ وـتـخـلـيـصـاـ لـحـقـهـ بـأـسـرعـ وـقـتـ بـمـكـنـاـهـ

وـ الـحـوـابـ ..

نعمـ يـجـوزـ لـمـنـ حـالـهـ عـنـ الـنـوـزـ وـ حـصـفـاـنـ يـقـضـيـهـ قـرـضاـ رـابـوـيـاـ لـحـفـظـاـ
مـالـهـ مـاـلـمـ يـحـنـيـنـ تـأـفـيـنـ لـيـغـرـلـاـ يـقـرـ، قـيـاسـ عـلـىـ حـواـزـ الـكـذـبـ إـذـ أـنـ يـعـنـisـ
لـحـفـظـاـ الـحـقـ وـ حـواـزـ اـرـسـةـ إـذـ لـيـعـنـتـ لـدـفـعـ ظـلـمـ أـوـ بـحـصـينـ حـقـ، وـ كـلـ زـنـ
قـرـ الـأـصـلـ حـرـامـ بـحـمـ مـخـرـجـهـ، لـكـنـهـ حـارـاصـرـ، حـنـفـاـ الـمـالـ أـوـ الـحـقـ فـرـ الـجـمـدـ الـزـرـ
لـاـ يـحـصـدـ الـأـبـنـيـتـ، وـ كـمـ دـرـنـاـ فـرـ أـصـلـ الـسـوـالـ وـ هـرـابـ الـعـرـفـ عـلـىـهـ أـنـ يـحـفـرـ
بـسـعـ الـبـيـتـ أـوـ الـعـقـدـ بـأـرـبـ زـمانـ، وـ لـمـ يـحـارـدـ مـنـ لـيـسـرـ وـ لـيـسـ خـلـ وـ جـهـهـ
أـلـمـ مـاـ يـحـنـفـاـ أـصـلـ الـمـالـ لـوـجـبـ عـدـهـ بـحـولـزـنـ، وـ لـاـ يـتـنـفـلـ هـنـ يـأـنـيـهـ عـزـهـ هـمـهـ
فـرـ الـجـمـدـ.

وَمِنْ أَشْتَرِ عَمَارَاتِ الْعَقُورِ بِرَوْسِيَا عَمَّا رَأَدَ أَنْ يَتَوَبَّ

وَمِنْ أَشْتَرِ عَمَارَاتِ الْعَقُورِ بِرَوْسِيَا أَوْ لِفْلِنْدَةِ الْمُلْكِيَّةِ
وَتَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذِيرَهُ، حَمَّ ارَادَ أَنْ يَتَوَبَّ، فَهُرَيْقَهُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَتَحَلَّصُ
مِنْ هُوَ فِيهِ مِنَ التَّعَاقِدِ الْمُرْبُرُ وَدُفُونَ الْفَائِرَةِ أَمَّا سَيِّدُهُ دَسَاعِيدُهُ مِنَ الْمُرْبُرِ وَمُخْلَقُهُ الْبَسِ
وَفَلَّ الرَّحْمَنِ، أَنَّ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ أَيْمَانِ مَا يَلْعَنُ لِزَمِنِهِ أَوْ التَّعَجُّلُ فِي سِعَ الْبَيْتِ
بِمَا يَحْمِفُ لَهُ أَضْرَمُ مَالَهُ وَلِغَعْلِ زَلَّهُ إِذَا وَجَدَ فِي أَكَالِ مُكَثَّرًا بِالْعَاقِدِ الْمُازِ
شَرَّارَهُ أَوْ يَاهَارَهُ بِرَدَّهُ عَاهَتَهُ عَلَى الصَّنَفِ الْمُسَارِدِ / هَذَا يَعْرُقُهُ لِلْمُؤْلِدِ شَادِ الْمُرْبُرِ
وَلَا يَحْفَرُهُ الْمُقَارِنُ حَذَرَ الْبَيْتِ أَبْدَأَ أَرَالِ التَّرَافِ فِي سِعَهُ لِتَعْوِيهِ لِغَعْلِهِ لِغَعْلِهِ مَا لَا يَحْزُ
شَرَّاعَهُ وَلِسَهُ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْأَعْذَارِ، وَلَوْ قُرْفِضَ أَنَّهُ يَعْلَمُ مَا يَعْضُبُ بِهِ الْمُرْبُرُ
فَامْتَنَّهُ ذَلِكَ بِإِمَالَةِ سَجَاجِ لِلَّذِي أَكَالَ لِعِزَّهُ ذَلِكَ أَوْ لِصَمْرِ رَحْبَتَهُ فِي سِرَادِ
الْمُرْبُرِ الْمُرْبُرِ بِمَا يَتَنَزَّلُ سَوْفَهُ مَالَهُ الْمُسَارِدِ، فَطَرَقَتِ تَوْبَتَهُ هُوَ السَّجَاجِ فِي
سِعَ الْبَيْتِ عَلَى التَّخْوِي الْمُرْبُرِ كَنَّاهُ آنْعَانًا لِلْعَيْزِ، وَالْمُؤْلِدُ لَرِبِّ كَوَاهِ

وَإِلَّا قَرَاضِنٌ لَخَرْبُجُ مِنْ بَلْدِ
الْفَتَنَةِ وَسَوَاطِنَ الْمُحْصَنَةِ مِنْ
هَذَا الْقَبِيلِ ...

وَمِنْ هُنْزِ عَادِينَ إِذَا كَانَ فِي سَطَانِ كَثْرَتْ فِيهِ الْعَقْنَ وَظَاهَرَتْ فِيهِ الْمَعَاصِرُ
وَلَمْ يَقْدِرْ عَمَّارُكَ دِينَ الطَّاغِيَةِ الْأَسْفَلِ) بِلَدِيَّاً مِنْ فِيهِ عَمَّ دِينَهُ إِلَّا قَرَاضِنٌ
وَجَبَ عَلَيْهِ إِلَّا قَرَاضِنٌ فَوْتَهُ وَاهْرَأَ بِحَانَ سَتَرَهُ تَذَكَّرَةُ عَزِيزِ رَبِّ طَائِيَّاتِ
الْأَسْتَانِ الْأَرْبُوبِيَّةِ (أَعْلَى اخْتَرَفَ أَنْوَاعَهَا، وَسَرَادُ عَالَمِ الْأَفْلَانِ أَنَّهُ يَدِدُ الْدَّرَنِ
فَرَبِّ عَصْنِيَّاتِ فَوَاتَ صَدَّةُ الْأَسْتَالِ، وَجَبَ عَلَيْهِ اسْتَغْالُهَا إِذَا تَعْنَتْ حَرَبَعَةَ
لَفْرَهُ .

سَرَادُ الْمَاسَكَنِ وَالرَّوَابِ «الْبَيَارَاتِ»
مِنْ قَبِيلِ الْمَاجَاتِ لَا الْفَدَرَاتِ ..

وَشَاهِيَّاجْ سَكَنَّا يُؤْيِّدُهُ مِنْ يَعْوَلَ وَلَمْ يَجِدْ سَائِدَهُ مِنْ الْعَرَضِ الْمَدَارِنِ
أَوْ الْبَيَوَتِ الْمَجَنَّةِ لِلْكَرَارِ «لَا يَجَارِ» أَوْ عَمَّودَ الْبَسْرِ الْمَدَارِنِ جَازَلَهُ
أَفْنَدَ الْعَرَضَهُ اِرْبَسِ لَسَرَادِ سَكَنِيَّ وَدَفَعَهُ مِنْ شَغْرِ وَسَرِّيَّا لَا سَطَطِ
وَهُوَ فِي هَذِهِ الْحَالِ دَافِعُ الْمَاجَاتِ لَا الْفَدَرَاتِ، وَأَنْكُمْ مَعَ مَا ذَكَرَنَاهُ .

لَعْنَدَ تَقْسِيسِ الْمَكَنِ»

الْقَرِيَّ تَدْفَعُ بِـ «حَاجَةَ ١٠ الْمَكَنِ» ..

وَصِنَافَاتِ الْمَكَنِ الْمَرْمَنِ الَّذِي تَنْدَنُ بِهِ حَاجَةَ «الْمَكَنِ» سَرَادُهُ، هُوَ الْمَكَنُ
الَّذِي يَعْرَفُ مِنْ الْمَرْ وَالْقَرِيَّ وَلَا تَصْنِيفُ دَارَهُ وَسَرَاقَهُ بِأَهْلِهِ، وَأَنْ يَكُونَ
فِي سَمْلِيِّ آسَنَهُ يَأْمُنَ فِيهِ سَكَنَهُ مِنْ فَقْرِ وَدِينِ دُرْخَنِ سَالِهِ وَمِنْ يَعْوَلِ بِوَانِ
يَكُونَ لِرَأْتِقَاءِ بَنْزِلَهُ وَسَرَيْتِهِ بَنْ عَمِّرِ شَبَرَفَهُ مِنَ النَّاكِهِ، خَانَدَوْهُنَّ الْمَكَنِ
عِمَّ هَذِهِ الْحَسَنَهُ بِأَلْهَمَهُ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِمْ عِنْدَ عَجَلَهُنَّ اِرْسَقَهُ ظَاهِرَهُ لِمَ
يَجِزُّ بِجَاهِرِهِ اِلَّا لَسَرَادِهِ عَزِيزِ الْقَرِيَّ وَصَنَاعَهُ بَرِيَّهُ، وَسَكَنَ الْمَرْجِهِ بِالْمَسَارِ
الْمَجَانِزِ مِنْ بَابِ أَوَّلِ

فإن لم يجد سكناً أعدل جزء
الصفة بعدها وعما سواها ...

بالمهارات المترددة في الدين

فإن وجده سكناً أفعى من الجرilla لا يغير من القراءة أو وجده بعض من كثيرون لكنه ضيق
لا يغير بحاجته وأهله أو وجده بعض بالحاجة أعن من حيث السعة والمرافق.
لذلك في سطانه لا يؤمن عين صالحه أو دينه أو وضنه أو نفسيه فلابد منه أن يسكنه
وينتسب إليه من يعود ويزار له إذا تعيين العرضين الربور طريقاً واهداً لآياته
إذا وجده سكناً يعني بحاجته وعلمه الصفة المذكورة آنفاً، وسنة أعدل الصريح
عندنا إذا وجده بالهاريق المترددة على الصفة المذكورة آنفاً إلا أنه فرض
لا يليق عزله وعزلته، كأن يكون من أهل الشوار الظاهر فحسبه مثلاً أو من السير
المردودين بهم ذهول زمانه بالتعارف والتراجم افتقروا أصواته جائحة اونابية "أضطراته"
بعض شرائحه لوعضه بعض دينه أو كلامه لم يجد من المال الحال أو طلاقه أليس أو أكثر
البازار المسر ما يتاجر أو يتاجر بيئته يليق به، يزار له شرائحه مثلاً يعني
ويليق مقامه عن هاريق العرضين الربور حين ميسرة، ولو تعفن لطاف
خيراً له، حسناً الحال في كل من عذابه فعليه يزار، مما لم يتفق أو لم يأت من إلا
آنذاك تكون شمة خروف عامي دين أو نفس أو عرض لم يجز له تعرض ذكره للتنفس
أو التضرر، وأما المال فإنه عندنا وهو هنا لا أنه ليس فيه التزلف "الحال
مرخصاً وبهارة" فاما فهو تعرضه وظروفه كلها خنز، وماله يتعزف فيه حالاً
يعتبر في العرض والعرض والدين، والله أعلم برأس داعكم.

وسأقال في المسائل التي قال في

الدواب (المسارات وموتها) ولفرق ...

وسأذكرناه من سمات صفات المكن السبع، يقال في الدواب من إنفاقها بالحاجة وسوانحها
للنذل والرائب إلا فيما يحيط، فإن كانت سارة استثنى منها ما يحيط بحاجته آمناً
على نفسه ولا تتحقق بعيتها، ونكون لا ثقة لطفوله درسته، فإذا أتت عرض على وهمها
بما أهل الله تك شرارة أو استنجاً، أحذره شراؤها بعرض الربور

ـ خاتمة وقاعدية

لَا يُحِبُّ عَالِمٌ حِيلَتَهُ سُوْفَ يُنْهَى إِلَى ذُلْكِي لَا دَادٌ حَقٌّ مِّنْ هَرَقٍ
إِلَّا أَوْتَقْلِيفَتْ نَفْرَةً مَالًا يُطِيقُ فَرِسْكَلَذَرَهُ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْأَرْبَاعَ وَالسَّعَالِيفَ لَمْ تَفْرَضْنَا أَوْتَرَسْعَ لَا هَانَةَ النَّفَرِ الْمُزَرَّةَ
وَلَكِنَّ لَا عَزَازَهَا، وَلَا لَا دَهَلَ الْمَكْتَفَةَ وَالْمَرْجَعَ عَلَيْنَا رَفْعَ الْمَرْجَعِ وَلَا غَرَارَ
الَّتِي كَانَتْ عَلَيْنَا، وَإِنْ كَانَتْ أَنْوَاعُ التَّكْلِينَاتِ لَا تَخْلُدُنَّ نَرْعَ حَلْبَرَ رَكْلَنَةَ
لَكَرْزَسَ فَرِ دَائِرَةَ الْمَسْطَانِعِ وَالْمَكْفُورِ، عَلَيْهِ وَالْمَحْمَلِ فِي الْعَدَدَةِ وَغَالِبَهُ، لَا غَرَارَ

ـ تَكْلِيلَاتٍ وَنَفَسَهُ

ـ اسْتَوْهَابٌ لِلَّادِلَلِ الْوَهْنُورِ ـ

() نَفَسْنَ دَلَرَ لَوْ أَنَّ نَلَنَتَّا اهْبَاعَ الْوَهْنُورِ وَفَقَرَالِيَرَفَلِمْ بِعَدَهُ لَا عَنْدَنَرَنِ
فَلَمْ يُحِبَّ عَلَيْهِ أَنْ سَنَوْهَبَهُ وَلَا إِنْ يَقْبِلَهُ بَهْتَهَا سَيَّدَرَهُ وَتَطْلُقَيَأَوَانَهَا لَهُ أَنْ يَطِبَّسَ
شَرَارَهُ سَبَبَهُ سَهَلَهُ، نَعَانَ زَادَلَعَمَ غَنَّ الْمَنَنَ لَمْ يُحِبَّ عَلَيْهِ شَرَادَهُ وَلَكِنَّ سَيَّجَبَهُ لَا
إِنْ يَتَبَعَ عَلَيْهِ نَلَنَتَّا إِزَادَهُ .

ـ نَوَافَاتٍ الْمَحْمَلَةَ لِخَوْفِ طَلَبِي

ـ الْغَرَبَمَـ

وَمَنْ زَلَلَ مِنْ خَرَشَ لَوْ ذَهَبَ ۱) الْجَمَعَةَ أَنْ يَطَالِبَهُ خَرَجَهُ بِالْدِينِ وَلَا سَدَارَهُ عَنْهُ
وَقَدْ بَحَرَهُ ۲) الْعَصْبَارَأَوْ الْجَبَسَ، جَاهَلَهُ تَفْوِيَتَ الْجَمَعَةِ وَلَمْ يُحِبَّ عَلَيْهِ حَضُورَهَا .

ـ وَجْهَهُ الْمَارِفِ، الْمَطَانِ الْمَخَونَ

ـ لَمَنْ اهْبَاجَهُ الْوَهْنُورِ ـ

وَكَذَلِكَ مِنْ اهْبَاعَ ۱) الْمَارِفِ، لِلْوَهْنُورِهِ وَقَدْ أَدَرَكَهُ فَرِسْكَلَذَرَهُ ۲) إِلَانَهُ فَرِ
مَطَانِ حَسْرَفَ كَانَ يَخْرَجَ أَنْ تَدَرَكَهُ السَّبَاعُ أَوْ الْمَعَامُ، لَمْ يُحِبَّ عَلَيْهِ تَحْصِيدَ
وَجَاهَلَهُ التَّيْسِيمُ، خَانَ وَهَدَهُ بَعْلَ خَرْجَلَوْقَتْ بَائِسَنَ، أَعَادَ صَلَانَهُ وَالْأَوْضَرَ عَلَى الْمَعْجَعِ

حج لغير رخصة

من فقر الحال والزاده الراحلة ..

ولو أن فرداً وجب عليه الحج ولا سال له ولا زاده فعمر أحد المؤمنين و عمر من
عليه من المأمور بالحج ونفقة عائلة حجج يعود برقابه وهو حجج أو حججية أو
حججية " لم يجب عليه بقوله لافته من المنية ، ولو قال رسوله " لم - يجب عليه
قوله كذلك لافته من المنية والستة معاً ، ولو أنه تخيل فرسان مازناته لغير
وأهلاً عند مجده بلا جداج .

ومن أهتمام سارة لنفس
أو من يعدل ..

ومن أهتمام سارة ولا سال له تخيل لزاده على الرخصة لزداده
لم يجب عليه أن يستوجب أحداً مجزلاً يجب على نفقة كوله ولا أن يقبل هبة
أهلاً من غيره لا زاده ، ولم - يجب عليه أن يتضرع عن طريق بيع ماتراً / أهلاً
حلاً ، وأما بجوز له ذلك ويجوز له شراؤها لا عن طريق بيع أبور أو قرضن أو بور
رب التقييظ (البائز) فإذا لم يتسنى له شراؤها لا عن طريق بيع أبور أو قرضن أو بور
جاز له ذلك ، وجواز هذا الأخير فعدان البيع بمحنة لأن البيع بغير راد الفرض / أبور
ومنه فيه بخلاف الربيبة والعرض البائع فإنه يجوز له أهلاً حلاً - يجب لما فيه من المنية .

الدراسة في مختلف مراحل

من تكون حاجة شرعاً ومن يجوز الإقراض من
أجلها ؟

قد أضطر لتعليم فهذا الزمان في الحمد لله تعالى من عادات مجده وعجائبها فرحة الأعيان
لا يفتحه من أنواع الاسترزاق والتكتب، وكم من باب موصي دون إلا من
الجهل، فشرع على مصري عليه لنور النعمة المعلم، وأنا في حق الأمة
فلاشك أنه فرض من فرد خلق الكفايات فر رفاقت الحياة بها ملائكة مسياحيون لا يجوز
إحاله ولا بايقاعه كيف وقد تضمنت رضوض اللذاب والستة على الحمض عليه وفضله
وسر فضله في ذرع علوم الدين والدنيا، وأنا انصر الدين بالعلم والعمل به
وإذا كان المعلم على اهتمام سراهله وأنواعه يفتح له أفاق التكتب والاسترزاق
فإنما شئت سمعت في نظر الفقير المصيغين بأثر أنواع المحن والحرف، وأنه
يعتبر آلة من آلات الاسترزاق والتكتب.

وإذا غير أن أصحاب المهن والحرف الذين لا يحسنون التكتب إلا عن حرج
حرفهم ومهنتهم، فلماكذلك أن المنهى على هذا الوصف تكون لغيرهم بمعنى
حاجة شرعيه من حاجات قوام العيسر ومراده، وإن فلتنا لدعوه عن سنته
لدخل على عيشه من المستقة والخرج صائباه وعوائد الشروع وأصبهوله
وإذا احتج إلى الحر، قد يكون له المفتاح والمحفظ أو المحفظ والمحفظ، أو قد يكون له
من مصادر التكتب والاسترزاق ما يفوق سنته أو يفوقه، بحيث لا يتعطل
عن مهنته أو يضره لما هر ذهنه ساكتاً ولا أقض له مصلحته أو يضره باز
 فهو زوال من أهل البار وأصحاب النوار

وقد يولد أهل حرثياً يأكل وشرب وبيت فر الفضة يتقلب فرقاً شعراً وبين أحدهما
ليس ثمار، فلا يرى في التكتب ولا استرزاق ولا مهنة، ولا اهتمام، ولا فعل شيئاً من
ذلك مما يفعله تنفيذاً واستئنافاً، أو ترتيباً واستبواه

18

فإذا استجتمع القارئين البنية مادًّا كرته بمحفظة معايير وجملاً ملائمة لبيان له
أن التحصيل الدراسي مساعدة كبيرة إذا أخذنا في الاعتبار طرق التأديب
والإرثاق أو لتحسين عيشه لتحقيق البراعة والكفاءة وأعباء الحياة التفصية
وكلها يغدو بالجهة. فإنه يدخل في سر الماجات الراعية سرور الفضل والأجر
ـ أن المساعدة تكون كافية للخطيب والمنبر وساتر المصحف المبين؛ فمثلاً أن المتن
المعلم

المحترف لا تستيعم حرفة إلا بالله، فإن المعلم كذلك لا يستعمله عمل ولا يعمد له باب
في الغائب إلا شعادته، وبحكم استناده من الشعارات والماراث العالمة كلها تفترج له
الآسوب وسرعه له نوافذ العمل ولا تسترزق.

قولناه اذاً عن طلاق للثالث ...

وأنا أقتبس ذلك كذا كذا من أن / جمل قد يسع لتحصيل المقادرة العلمية الفلسفية أو الدرجة العلمية فرستنا وستنا، وهو مستخرج عن ذاته، عنده من الحال أو المحدثة أو مصدر لا يزداد ما يكتفي به ومن يعود، فجز كان حاله ما وصل به قاده هذا، فإذا تحرس على لا يتعين في هذه طريقة للتثبت والارتفاع، وأنا أفهمه بضروراته، وسر هناء حاله فليس التعليم في هذه حماقة سرجية من الآيات المشتركة عند أهل العلوم والتفق.

وليس معنى ذلك أنه يخل من الحال قبل طرق باب الدراسة والتحصيل ما يكتفيه
ويعاله في رسائله أو مجتمعه وشيوخه، وأنا أعلمكم بذلك من
الحال الجارى ولو بعد الالتفاف أو الميلنة العائمة التي تدور عليهم من الدخل ما يراه
عنه سودام حياته، أو عنده من المال الموردن أو المكتسب ما يجعله فريضياً عن تحصيل
علم أو تعلم حرفه، وإنما قلنا ما قلنا لأن تعاليمنا الحياة وأساليب كفاية وهي
وواجبها تعاقد تعاوني وتعاوني، وما أصلح أن الآسر يختلف فترقى أو تردد إلا أنه في الغرب
أقسى وأشد، وليس الآخر فالأسر مما هو أسوى لا يختلف عنه أثنتان،
ولا يتناطح منه كمسان.

العرض لربى من يُعنى بالتحصيل العلمي فرحة طرفة للتب

ومن يُعنى بالتحصيل بعمل طرفة للتب والترزاة ولم يجد من طرفة المدار
ما يكفيه تفاليين الدراسة والتحصيل جاز له عنده أن ياقبر العرض العرض
السري، ما يكفيه حاشرة يدخل في ذلك حادثة تفرغه لدراسة وتعلمه، عان
كان عنده أفعال متلقين لطعامه وكرابيه ودانية (سيارة) او تقدمة
فر الجنة وكنـا سكبة لهم ياقبر العرض /برهـا إـسـاـيـهـ طـاهـةـ تعـظـيـةـ
لـحـالـيـفـ الـدـرـاسـةـ،ـ وـالـأـفـزـ مـوـقـ ذـلـكـ بـعـدـ حـاجـتـ عـاـدـرـ زـاهـ اـسـنـاـ.

التحصيل العلمي لزيارة المريضة، التلبية وزيارتها للفضل الملا

وبحـذـهـ بـحـوـرـ غـصـنـاـ مـنـ كـانـ الـجـلـيـةـ الـعـلـيـةـ طـرـفـ تـكـبـدـ اـرـزاـةـ آـنـ يـتـرـيدـ مـنـ التـحـصـيلـ
الـعـلـمـ لـتـحـسـيـنـ حـرـبـتـهـ الـحـلـيـةـ وـحـسـنـ سـعـاشـهـ بـلـ اـنـ اـنـاـ اـسـرـ اـسـرـ مـنـ طـرـقـ
بابـ عـامـ اـلـاـ تـقـيـفـ عـنـ عـبـتـهـ بـلـ يـلـوـهـ وـحـصـدـ مـنـ سـرـاقـهـ سـرـاـيـهـ هـنـيـ سـلـعـةـ الـرـهـ
وـحـوـعـ هـذـاـ الـحـلـ،ـ وـقـدـ قـالـ رـبـنـاـ (وقـلـ بـنـزـرـ دـنـ عـيـنـ)،ـ وـالـسـوـمـ بـيـسـنـ اـسـرـ
بـالـطـلـبـ وـالـطـلـبـ اـلـسـلـيـدـ،ـ وـارـتـدـاـ لـدـرـقـاتـ الـعـلـمـ فـرـ الـبـيـانـ الـكـافـرـ،ـ وـمـرـدـنـ
مـاـيـغـيـدـ ذـلـكـ مـنـ الـضـلـلـ الـعـلـمـ وـالـتـكـرـرـ فـيـ الـاسـرـامـ
فـاـ وـادـ خـمـنـ خـداـ،ـ نـحـنـ كـانـ زـاهـةـ عـالـيـةـ دـعـيـةـ سـاـهـنـةـ وـرـبـنـ فـيـ الـجـيـشـ درـجـةـ
الـعـلـيـةـ وـلـوـكـانـ فـرـ حـكـيـمـ وـسـيـنـتـ سـحـيـنـ سـعـاشـهـ عـانـ لمـ يـجـدـ طـرـاتـنـ الـمـدارـ مـاـ
يـلـفـهـ حـاـبـهـ هـاـزـ آـنـ يـاقـبـرـ العـرـفـ اـلـسـرـيـ،ـ ماـيـقـضـيـ حـاـبـهـ،ـ وـاـنـ كـانـ الـحـارـ عـمـ سـاـ
ذـرـيـهـ كـاـهـ سـلـرـمـ مـنـ الـبـيـاعـ وـالـسـارـخـ فـيـ سـادـيـنـ الـمـلـدـ الـوـظـانـ،ـ وـاـنـ الـمـدـوبـسـ
الـجـلـيـةـ تـقـبـيـعـ فـيـ الـأـرـقـةـ دـعـيـاـ الـأـرـقـنـقـاـ بـجـدـلـيـ عـدـلـاـ وـخـلـعـةـ،ـ وـاـنـ ذـيـنـ لـلـقـرـبـيـنـ
وـالـمـتـقـرـبـيـنـ لـأـفـرـقـيـنـ كـاـبـتـ اـذـ سـاـبـيـاـزـ طـبـيـسـ اوـ سـطـنـيـسـ غـاـلـاـ جـلـدـ رـحـزـاـزـانـ
وـفـيـ النـاـبـ اـنـ الـرـزـحـ لـأـصـمـيـبـ اـلـجـنـقـ دـالـسـيـادـ دـذـرـ الـكـنـادـ وـالـمـواـجـدـ الـظـاهـرـ

حضر محضى كعادة، المحيسن «دكتور» من لوازيم دألات
محضى فرض العمل والتلب في غالب الأحوال وعموماً، ولا شك أن الامر
في هذه المخوا يدخل في الحالات الضرورية المعترضة لمن تعين الشخص للعمل والانتهاء
لتحقيق أرباحه. والله المُعزز بالربوح.

المحضى العلم رحابه الأمة
وزير التعليم
مع المدرسين وأصحاب الأسئلة.

وإذا احتجت الأمة إلى نوع من التخصص وعذر من أهل ذلك التخصص
ووجهت على الكفاية قيام البعض بمتطلبات المحافظة، فإن لم يقم البعض بذلك
لغير مالي وجبي على الأمة على الكفاية بذل العجز وكفاية الدارسين
تفقات الدراسة وما هو من لوازيم طبيعات وشرائط سكتناد دابة (وسائل
نقل). فإن لم تقم الأمة بمحابيتها بكفاية هذلا ورغم بجهود من طرائق الحدود
ما يسد حاجتهم من الدراسة والتفقات حاز على الإقتصاد الرابع يقدر حاجتهم
ووجهت على الكفاية فعل ذهن وهم معذرون في ذهن والإثم على العادرين من
الأمة العاملين بهالهم رعاية الأمة المحتاجين عن الميزانية والتفاق.

تحليل ذهن ..

فلو أن الأمة احتجت بعد من النساء الطبيبات المختصات بالولادة وأمراهن
النساء (والآمة محتاجة لذهن يقيتاً)، للفوایة بناءً جنسهن هم كثيف عدو اجلهن
آلام الأطباء الرجال الأجانب، توجبت على الآمة رفع ذهن المخزو ودفع ذهن المضرر
والعناد على الأعراض والأمراض بحسب بحاجة من النساء لدراسة الأطباء النساء
وكفايتها تفقات الدراسة ولو الزم التفريح من تفقة المطعم المرن والمسك
والملبس والرابحة وغير ذهن.

من النظر إلى العهل ومن حيثية الواقعية ..

إن المخزن ونورف الرس أعادنا عن طلاقه أن ما نظمه ديننا الحنيف من تبرعات وما سنته من توأيش وأقطام لا يجد له فر واقعاً المعاصر مطابقاً للتطبيق ولا للتغافل، فالأمة مكتوبة بـ "براهمي" أولاً هيئتها "بهاج دناما" ورغم أن مالاً زاهد وآخر معاً المحدود له من الصفات المرتفات ما يوصل المخزن ويسير المظلوم، إلا أن حالاً مع خروضها وآياتها الافتراضية لا يترقب لها انتقاماً ولا يتغافل مع تاء بحثها المجيد.

ولو صرخ الذي قلنا له ولم تعم الأمة بواجهها بتغريغ عدد من الناس ولدراسة الأطب البشري، وجب على عموم النساء العادلات أن فعل ذلك من يندر بمنهن للعيام بهذا العمل الجليل والراهن العظيم، فإن بجز محظوظ أو عذر منهن عن القيام بذلك بسبب تعصبهن للمال ولم يجدن من طلاقه أخلاق ما يغرسها هاتهن فرزنه، هازلن أهذا العرضي الرسوى لـ "تنان" بحاجة ويا هذن يقدر هاتهن، ولا ألم عليهم، وإنما الالم على العادلين لعلئن بحالهن وحاجة الأمة الممتنع عن الإسقاط والبيك والاتفاق والاعتدال، ولا هو ولرلا فوة إلا بالله.

والفقير والعلماء والمحدثون
والرعاة المتخلفون ..

لا بحرب عن حيلة ولا ينكرون بسلر ..

والأمة تتباكي على الفقيه المزو والعالم الصداع بالحق والحدث المستنصر بالزلا
بسار ولا سارهن، والقارئ المكافحة باسم الذي لا يسمونه بزياده أو ديناعزه ولا
يتسر بآيات الله تعالى قليلاً، فإذا لم يجد هؤلا من المال سألكن ما أجهزة تحصلوا
وكمية سُرّتهم من المكنز اللازم والمطعم المزدوج والملبس والراية الراقة كل يغفر بخوا
لحمة الآنسار وخطيئة أرسل، وجب على الأمة كفائتهم وسر حاليهم

فَادَالِمَ تَعْلَمُ الْأَمَةَ ذَلِكَ وَاهْبَاطُ أَهْدِمُ لِلْعَرَضِ الْأَرْبَعِيِّ لِعِيمٍ وَهَذَا نَهَى طَرَاوِيَّ الْمُرَارِ
لِنَخْلِلَتِهِ وَقَضَاهُ بِاهْبَاطِهِ غَيْاثَهُ عَلِمُ الْعَالَمِينَ مِنَ الْأَمَةِ حَالَهُ الْقَادِرُونَ عَلِمَ كَفَائِيَّهُ

الْمُتَحَدِّرُ لِلَّذَا الدِّينِ وَاحِدَارِ
الْجَمْلِ لِغَرْبِهِ الْكَفَافِاتِ
هُوَ بَحْرِيَّ لِلْفَقَرِ الْإِسْلَامِيِّ فَتَعْلِمُ
مِنْ خَيْرِيِّ الْفَتَوَيِّ الْكَوْرِ حَابِتَهُ لِتَعْوِرِ

وَمَعَ أَنَّ الْفَتَوَى إِذَا حَانَتْ مِنْ فَقِيهِ عَالَمِ رِبَانِيِّ مُسْتَبْهَرِ لِنَزِيْخِهِ دُرْجَاتِهِ سَلْكَتُهُ
جَهَلَتْ سَعْيَاتِيْسِيرًا وَرَفَعَاهُ لِهِمْ وَكَسَّفَاهُ لِعِنْهُ تَلَبِّيَا فِي الْوَقْتِ نَفَرَهُ قَدْرَتِهِ مِنْ
تَعْلِقَتْ بِهِ بِرَسْمِ أَهْلِ الْمُضَائِقِ وَالْمُعَاوِذِ وَتَعَيْنَتْ بِلَعْنِ أَهْلِ الْجَهَرِ وَرَادِهِ الْجَاهَاتِ
وَأَتَجْهَشَتْ فِي سَلَدِ الْخَافِضِينَ فِي الْحَرَماتِ أَوَ الْكَبَائِرِ الْعَظِيمَاتِ لِضَرْرِهِ دُرْهَمَهُ، وَنَقْلَتْ
مِنْ عَمَومِ الْمُخَاطِبِينَ وَالْمُطَلِّقِينَ وَسَعْيَهُ دَازِنَّهُ وَبِجَهَتِهَا، إِلَى حَصْرِ صَبَبِهِ وَضَيْقَتْ دَازِنَّهُ
وَمُحَدِّدَتِهِ، وَمِنَ الْهَانِثِينَ بِالْإِسْبَاجَةِ لِأَسْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُنَّهُابِهِ، إِلَى الْمُغْتَمِمِينَ لِلْجَزِيرِ
عَنْهُ، وَلِوَانِ الْأَمَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ اسْبَاجَتْ لِعَقِيلِهَا الْعَظِيمَ وَسَلَامَ عَلَى تَعْنِيَّهُ
الْعَوِيمِ وَفَعَلَتْ فَرَوْضَهُ كَفَائِيَّهَا هُلْأَهْرِيَّتْ كَسِيرَتِهِنَّ مِنْ أَوْلَانِ
الْمُضَطَّرِينَ أَوَ الْمَنَاهِنَ مِنْ تَلَكَّهِ الْمُضَائِقِ إِلَى سَعْيَهَا مُتَرْبِعَةِ بِلِهِمْ وَالْمُتَنَعِّمِ
بِأَهْلِ بَاشَّا، وَالْتَّقِيرِ بِلَهَلَلَّا لَهَا، وَهَذَا الْعَرَجُ الْحَقُّ أَهْدِمَظَاهِرِ الْبَجْدِيَّ لِلَّذَا الدِّينِ
وَالْبَجْدِيَّ لِفَقْلِهِ الْعَظِيمِ كَمَا لَا يَكُونُ هَذَا الْأَهْدِمُ سَلْكَهُ بِرَهْصَتِهِ وَفَتَوْسِ
بِدِ سَعْيَتَأْ نِسَاطِمَ دَيْنِيَا وَعِرْكَهُ هَيَّاهِ لَا تَغْيِبُ أَهْطَامَهُ عَزْرَفَتْ مِنْ سَرَاقِقِ الْجَاهَاهِ
وَبِإِغْمَالِيَّ الْتَّاكِيَا أَهْتَمَمَ الْمُحَمَّدَاتِ وَمِنْ أَبْيَابِ ذَلِكَ (الْعِيَابِ) مَا ذَرَنَاهُ
مِنَ الْمُحَمَّدَاتِ، وَلِوَانِ الْأَمَةِ ذَنْصَافَتْ حَقُودَهَا وَاسْوَالِهَا سُمْ فَقَهَ دَيْنَهَا وَتَوْهِهِ
عَلَيْهَا، لَا اهْبَاطُ لِذَلِكَ يَلِيَّ لِقَرْهَنَهَا رِبُوبُهُ وَاهِدُهُ، فَعَالَهُ الْمُسْتَعَانُ وَصَنَّا الْمُرْفَعَ الْوَكِيلُ
أَهْرَوْهُ

التحصيل العلمي قد يكون في كثير من الأحوال حاجة مترتبة ولا يمكن من ضرورة مترتبة إلا في نوادر الأحوال

ومن قدرتنا فيما مضى بين الضرورة وبين الحاجة عند أهل الفقد والأهول، وذكرنا أن الضرورة هي تعرضنا لأهداف الطبات المحرر للهلاك أو الفوات أو الضرر، وأن الحاجة هي تعرض سماكناً سبيلاً للامتناع عن تنفيذ العطيات ضعيف. وهي هنا أدلة ظاهرة للفوات أو الهلاك أو الضرر، فالمعلم والتبك والإرثاق بداعي المرض والوظائف والحرف في المحدثات، ومنها المأكولات والدواب والمذاق كل ذلك يجعل من كمال الحاجات عند الفقدان، ومن ذهننا كما ذكرنا التحصيل العلمي ملئ تعين فرقة طريقة للتبك والإرثاق وهو حال كثيرة من الحالات في هذا الزمان

وأما أن يكون ضرورةً ...

فلبس ذلك في الغالب لا يخدم الأحوال، لكنه في نوادر الأحوال، ولا يتصور غالباً ذلك إلا في دفع الهلاك عن أهداف الطبات المحرر في حق الأعيان، واما هو في حق الأمة أو الجماعة الحية، ستعلم اسرار صناعة السلاح بأشواكه والراغب منها على وجه الخصوص لقصد المعديين ودفع الطاعن، فإن الأمة بعون الله يصبح عرضة للهلاك وسبوا العباد والبلاد، على أن جماعة من الناس انتربوا لهذا الآثر ولم يجدوا في الأمة ما يعينهم على تحصيل ذلك وكفاية مؤنته ومشتقاته حسنه طلاق الثانية المالية الجائرة، لكان جائزأ لهم استقراره أبداً ولو بالعاصفة البرية لتحقير ذلك، ودفعه ضرورة حفظ البلاد والعباد، بل لو لعن أن يكونوا هم دون غيرهم العادرين على تحصيل ذلك لصار لا استقراره فرهيت فرضياً، لهم ما همرون فرداً وآخرين آخرين الآخرين والمقصرون في بذلك كفایتهم من العاطلين العادرين سوزوا واحدهم العزف والآلة تدرك أعلم وأجمل وأخز وأقام.

حل يعرق بالفتنه ل الحاجه او اضطرورة

انما وعَدَنَا سِنْ عَمَّوْدُ الْأَعْرَاضِ لِبِرْبُونَهُ مِنْ عَمَّارِد

السبعين الرويد

فاما من فرق بين عصمة اليمين لربوبى لدغقول الـ طاكر برب عليه وبين عصمة الاقراظن
الربوبية، فإنه يفرق بين المحاجة والضرورة فهذا الحال، فيحيى عقداً لسبعين المئوية
بستر طاكر برب على المحاجة والضرورة، ولا يحيى عصمة الاقراظن الربوبية إلا للضرورة، وإنما
لا فرق بين العقدين فهل ما حرم لذاته في هذا الزمان لما ذكرناه في محله، ولا فرق عقدان
كذلك بين الضرورة وبين المحاجة إذا وقعا من أن كلتاهما يحيىان لمن يكتب فيهما
العصمة لسبعين والغير من الربوبية بقدر محاجته أو ضرورته، وقد حذرنا الآمال فيما سبق على حكم
الآمرتين فلن نغدر، وإنما الفرق بين الضرورة وبين المحاجة في المقدار فقد ذكرناه في محله